العراقية ـ الايرانية، وتطبيق قرار مجلس الأمن الرقم ٥٩٨» (**الاهرام**، ١٠/١١/١٩٨٧).

ولذا، سعي قبل القمة، وأثناءها، إلى إيجاد حل وسط، إنطلاقاً «من أن قطع العلاقات مع ايران... لن يضع حداً لتصرفاتها الاستفزازية... بل قد يزيدها تعقيداً... ويبدو أن الاتصال الهاتفي الذي أجراه... الملك فهد بن عبدالعزيز مع الرئيس العراقي صدام حسين [بتاريخ] ٣١/١٠/١٩٨٧ [جاء] تأكيداً للمسعى الهادىء الذي تنتهجه السعودية والذي سيكون بمثابة صمام الأمان لمنع تفجير أي خلاف داخل القمة» (حسين كريم، **التضامن**، العدد ٢٣٩، ٧/١١/١٩٨٧، ص ٩).

ولم يكن أحد يتوقع أن تتمكن قمة عمان من إيقاف حرب الخليج؛ فالقوى الكبرى نفسها لم تستطع ذلك، كما يقول الرئيس مبارك (**الاهرام**، ٦/١١/١٩٨٧)؛ ولذا، لم يخرج تعاطي قمة عمان مع الحرب العراقية ـ الايرانية «عن الاطار العام المتفق عليه خليجياً في الوقت الراهن... في إطار أن التهديد الخطير الذي تمثله حرب الخليج للأمن القومي العربي يعني، بالدرجة الأولى، دول المواجهة الخليجية مع ايران، كما هو حاصل بالنسبة لدول المواجهة المحيطة باسرائيل ... ومقررات قمة عمان الأخيرة تنسجم، إلى حد كبير، مع مواقف أغلبية الدول الغربية بالنسبة للموقف من ايران» (عفاف زين، **مصدر سبق ذكره**)؛ فقد جاء في البيان الختامي للقمة «تأكيداً للعزم على حماية الأمن القومي العربي وصيانة الارض العربية... أعرب القادة العرب عن قلقهم من استمرار الحرب وعبّروا عن استيائهم بسبب إصرار النظام الايراني على مواصلتها وتماديه في استفزاز وتهديد دول الخليج العربي، وأدان المؤتمر ايران لاحتلالها جزءاً من الاراضي العراقية، ومماطلتها في قبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨، وطالبوها بقبوله وتنفيذه بالكامل وفق تسلسل فقراته العادلة... وأعلن المؤتمر تضامنه مع العراق... [و] ... تضامنه مع الكويت في مواجهة عدوان النظام الايراني، كما أعلن شجبه للأحداث الاجرامية الدامية التي اقترفها الايرانيون في حرم المسجد الحرام بمكة المكرمة» (**وفا**، ١١/١١/١٩٨٧). وقد رفضت ليبيا القرار الذي أصدرته القمة حول الحرب العراقية ـ الايرانية والذي يشجب الموقف الايراني (**القبس**، ١٢/١١/١٩٨٧).

## تأكيد قومية القضية الفلسطينية

لأول مرة في تاريخ القمم العربية لا تحتل قضية فلسطين، أو بشكل أدق قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، صدارة مدولات القمة، حيث طغت عليها سخونة الوضع في الخليج والاهتمام الدولي الذي لقيه. وساعد على ذلك، أيضاً، الوضع القائم في دول المواجهة، وفيما بينها. على سبيل المثال، يفترض، حسب الخطوط السياسية المعلنة لسوريا و م.ت.ف. أن تكون العلاقة بينهما متميزة كحليفين؛ لكنها تميزت، بعد العام ١٩٨٢، بالعداء؛ كما أن علاقة م.ت.ف. بالاردن ليست الأخرى، جيدة، بعد أن أوقف الطرفان العمل بـ «اتفاق عمان»؛ فتبقى مصر التي قيدتها معاهدة الصلح مع اسرائيل عن الاندفاع بعيداً مع م.ت.ف. وهي تحاول مساعدة م.ت.ف. دبلوماسياً، بالقدر الذي لا يحرج ارتباطاتها الاخرى؛ أما لبنان فمحكوم بالنفوذين، الاسرائيلي والسوري، وكلاهما معاد لوجود م.ت.ف. فيه.

وتخوض م.ت.ف. منذ فترة غير قصيرة صراعاً مريراً ضد محاولات الاحتواء السوري للورقة الفلسطينية، كما تخوض صراعاً لا يقل مرارة مع الاردن ضد تجزيء القضية الفلسطينية، حيث يسعى الاردن الى تمثيل فلسطينيي المناطق المحتلة بعد ١٩٦٧ في أي تسوية سياسية، ولذا، ترى القيادة الفلسطينية وجوب الاصرار التام «على التمثيل الفلسطيني، لأن اسرائيل تريد طمس الشخصية الوطنية الفلسطينية، وهي تريد دمج هذه الشخصية في شخصية أخرى، وهذا ما نرفضه ... ولا يجوز للعرب أن يتراجعوا عن قراراتهم السابقة بأن م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني» (من مقابلة مع فاروق القدومي، **المجلة**، لندن، العدد ٤٠٤، ٤ ـ ١٠/١١/١٩٨٧، ص ١٤). وعلى هذا الاساس، أعدت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ورقة عمل إلى قمة عمان، كان من بين ما تضمنته الدعوة إلى الالتزام بقرارات القمة العربية، وخاصة الجزائر والرباط وفاس وضرورة استمرار العمل بها على كافة المستويات؛ [و] دعم النضال البطولي للشعب الفلسطيني...